الصباح الاقتصادية

AL-SABAH

No. 4711 | الأحد | 14 ربيع الآخر 1445 هـ | 29 أكتوبر 2023 م | السنة السادسة عشرة

Alsabah Media www.alsabahpress.com

"ديوان المحاسبة" ضمن مؤسسات الدولة النادرة التي لازالت تعمل بمهنية

«الشال»: الاقتصاد المحلي مهدد بفقدان استدامته لعجزه عن خلق فرص عمل مواطنة حقيقية

البنوك المحلية تستأثر بنسبة 100 % من إجمالي أدوات الدين العام المحلي منذ بداية العام وحتى نهاية سبتمبر

بيت التمويل الكويتي يحقق 520.7 مليون دينار أرباحا صافية خلال نتائج أعماله للشهور التسعة الأولى من العام

أوضح تقرير "الشال" الاقتصادي الأسبوعي أن ديوان المحاسبة يقوم بعمل متقدم، هدفه الاستدامة، فهو لم يتوقف عند مهام الرقابة اللاحقة وتدوين ملاحظاته على ما تم، وإنما يقوم بعمل صحيح واستباقي لتلافي مخاطر المستقبل، صحيح أنه لا يجد دائماً آذان مصغية، ولكنه يدون صراحة تقاعس هيئات عامة عن الاستجابة لمتطلباته، ويؤدي دوره بمهنية، وعدم التفاعل مع ملاحظاته خطيئة من يملك القرار في تلك الجهات العامة. وفي تقريره الحالي، يسمي 6 موضوعات عالية المخاطر، الأمن السيبراني وتكنولوجيا المعلومات، والعجز المزمن لوزارة الكهرباء والماء عن تقدير احتياجات الطاقة، والعجز عن رصف وصيانة الطرق وفساد الخلطة الإسفلتية، ورسوم الانتفاع بأراضي الدولة، وتجاوزات ما خصص من أراضي الدولة لمؤسسة الموانئ الكويتية، وتأخر الجهات الحكومية في إجراء التحول الرقمي والتقني.

التقرير نشر بالكامل ولن نكرر نشره، وهدفنا التأكيد على جودة ما ذكره، ولعل واحداً من المؤشرات على صحته هو اختراق أنظمة وزارة المالية في شهر سبتمبر الفائت، ما أدى إلى تعطيل أعمالها لبعض الوقت، ولا نعرف ما إذا كان للتخلف الرقمي علاقة بتوقف "تقارير المتابعة الشهرية للإدارة المالية للدولة" التي كانت تصدرها الوزارة شهرياً قبل الاختراق بأكثر من سنة. وربما من المفيد أن ننبه إلى أن لنا رؤية مختلفة لرابع المخاطر وهو حول الرسوم على أملاك الدولة، فالاستدامة الاقتصادية والمالية مهددة من مخاطر التعامل مع أملاك إن تم التركيز فقط على البعد المالي، أو الرسوم. ولأن الاقتصاد مهدد بفقدان استدامته لعجزه عن خلق فرص عمل مواطنة حقيقية، وعجزه عن خلق نشاط اقتصادي يؤدي إلى تكوين وعاء ضريبي رديف مستقبلي لتمويل المالية العامة، ولأنه من المستحيل قيام أي مشروع كبير في الكويت للإنتاج السلعي والخدمي في ظل المستوى الحالي لأسعار الأراضي وغالبيتها الساحقة أراضي دولة، لابد من التعامل مع أملاك الدولة وفق معيارين.

المعيار الاقتصادي والذي يسمح بمنح الأراضي بتفاوت وامتياز كبير في مستوى الرسوم والمدى الزمني لفترة الاستغلال يتناسب مع ما يخلقه المشروع من فرص عمل مواطنة مستدامة، وما يمكن أن يمنحه لاحقاً من ضرائب للمالية العامة إن استقر نشاطه، وكم يوطنه من أموال لاستثماراته المباشرة المحلية، أو حتى ربطه بالارتقاء بمستوى الخدمة إلى مستوى المعايير العالمية للتعليم والخدمات الصحية مثلاً. بينما المعيار المالي، أو عدالة الرسوم للدولة، وهو صحيح، يفرض على أراضي الترفيه أو حتى للأعمال التي لا تتوافق مع مفهوم استدامة الاقتصاد حتى لو كانت للإنتاج السلعي والخدمي، مثل تلك التي تستخدم عمالة كثيفة رخيصة تزيد من تخريب التركيبة السكانية ومزيد من الضغوط على الخدمات العامة، وأيضاً صحيح ما ذكره التقرير حول ضرورة تساوي التعرفة على نفس النشاط.

في خلاصة، نتفق مع التقارير الثلاثة لديوان المحاسبة ونعتقد أنه بات ضمن مؤسسات الدولة النادرة التي لازالت تعمل بمهنية، ويبقى مقترحنا لتوسيع مفهوم الاستدامة رأي نعتقد بأهميته ولا يقلل من أهمية محتوى التقرير.

إحصاءات مالية ونقدية

يذكر بنك الكويت المركزي في نشرته الإحصائية النقدية الشهرية لشهر سبتمبر 2023 والمنشورة على موقعه الإلكتروني، أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام المحلي (بما فيها سندات وعمليات التورق منذ أبريل 2016) قد انخفض بما قيمته 70 مليون دينار كويتي ليصبح 210 مليون دينار كويتي في نهاية سبتمبر 2023 مقارنة بمستواه في نهاية سبتمبر 2022، أي ما نسبته نحو 0.4 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2023 والبالغ نحو 49.565 مليار دينار كويتي (تقديرات الـ EIU) من دون احتساب الدين العام الخارجي. وبلغ متوسط أسعار الفائدة (العائد) على أدوات الدين العام، لمدة سنة 4.625 %، ولمدة سنتين 4.625 %، ولمدة 3 سنوات 4.625 %، ولمدة 5 سنوات 4.625 %، ولمدة 7 سنوات 4.625 %، ولمدة 10 سنوات 4.750 %. وتستأثر البنوك المحلية بما نسبته 100 % من إجمالي أدوات الدين العام المحلي (100 % في نهاية سبتمبر 2022).

وتذكر نشرة بنك الكويت المركزي أن إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين المقدمة من البنوك المحلية في نهاية سبتمبر 2023 قد بلغ نحو 47.271 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 55.3 % من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 785 مليون دينار كويتي أي بنسبة نمو بلغت نحو 1.7 % عما كان عليه في نهاية سبتمبر 2022. وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 18.653 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 39.5 % من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين بينما كانت نحو 18.191 مليار دينار كويتي في نهاية سبتمبر 2022 وبنسبة نمو بلغت نحو 2.5 %.

وبلغت قيمة القروض المقسطة ضمنها نحو 15.967 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 85.6 % من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 1.954 مليار دينار كويتي. وبلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 9.509 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 20.1 % من إجمالي التسهيلات الائتمانية (نحو 9.473 مليار دينار كويتي في نهاية سبتمبر 2022) وبنسبة نمو لا تذكر بحدود 0.4 %، ولشراء أوراق مالية نحو 3.275 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 6.9 % من إجمالي التسهيلات الائتمانية (نحو 3.164 مليار دينار كويتي في نهاية سبتمبر 2022)، ولقطاع التجارة نحو 3.438 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 7.3 % (نحو 3.215 مليار دينار كويتي في نهاية سبتمبر 2022)، ولقطاع الصناعة نحو 2.348 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 5.0 % (نحو 2.469 مليار دينار كويتي في نهاية سبتمبر 2022)، ولقطاع المقاولات نحو 2.304 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 4.9 % (نحو 1.975 مليار دينار كويتي في نهاية سبتمبر 2022)، ولقطاع المؤسسات المالية -غير البنوك- نحو 1.151 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 2.4 % (نحو 994 مليون دينار كويتي في نهاية سبتمبر 2022).

وتشير النشرة أيضاً، إلى أن إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية قد بلغ نحو 47.343 مليار دينار كويتي وهو ما يمثل نحو 55.4 % من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 450 مليون دينار كويتي أي بنسبة 1.0 % عما كان عليه في نهاية سبتمبر 2022. ويخص عملاء القطاع الخاص نحو 37.467 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 79.1 %، ويخص ودائع المؤسسات العامة نحو 5.693 مليار دينار كويتي، ويخص ودائع الحكومة نحو 4.183 مليار دينار كويتي، ونصيب ودائع عملاء القطاع الخاص بالدينار الكويتي منها نحو 35.801 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 95.6 %، وما يعادل نحو 1.666 مليار دينار كويتي بالعملات الأجنبية لعملاء القطاع الخاص أيضاً.

أما بالنسبة إلى متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل، بكل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي بنهاية سبتمبر 2023 مقارنة بنهاية سبتمبر 2022، فتذكر النشرة أن الفرق في متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل مازال لصالح الدينار الكويتي في نهاية الفترتين. حيث بلغ الفرق نحو 0.676 نقطة لودائع شهر واحد، ونحو 0.701 نقطة لودائع 3 أشهر، ونحو 0.709 نقطة لودائع 6 أشهر، ونحو 0.632 نقطة لودائع 12 شهراً، بينما كان ذلك الفرق في نهاية سبتمبر 2022 نحو 0.309 نقطة لودائع شهر واحد، ونحو 0.417 نقطة لودائع 3 أشهر، ونحو 0.416 نقطة لودائع 6 أشهر، ونحو 0.249 نقطة لودائع 12 شهراً. وارتفاع هوامش الفائدة لصالح الدينار الكويتي ما بين نهاية سبتمبر 2022 ونهاية سبتمبر 2023 يبدو مخالفاً للمنطق، ونحن ننشره كما ورد في التقرير ونأمل بتفسير له من بنك الكويت المركزي أو من وحدات القطاع المصرفي. وبلغ المتوسط الشهري لسعر صرف الدينار الكويتي في سبتمبر 2023 مقابل الدولار الأمريكي نحو 308.490 فلس كويتي لكل دولار أمريكي، بارتفاع بلغ نحو 0.1 % مقارنة بالمتوسط الشهري لشهر سبتمبر 2022 عندما بلغ نحو 308.690 فلس كويتي لكل دولار أمريكي.

نتائج بيت التمويل الكويتي

أعلن بيت التمويل الكويتي نتائج أعماله للشهور التسعة الأولى من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي أرباح البنك (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 520.7 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره نحو 272.1 مليون دينار كويتي ونسبته 109.4 %، مقارنة بنحو 248.6 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2022. ويعزى هذا الارتفاع في مستوى الأرباح الصافية إلى ارتفاع إجمالي الربح التشغيلي إضافة إلى انخفاض جملة المخصصات. إذ ارتفع الربح التشغيلي للبنك (قبل خصم المخصصات) بنحو 276.4 مليون دينار كويتي أي بنسبة 59.7 %، فيما انخفضت جملة المخصصات بنحو 36.1 مليون دينار كويتي أو بنسبة 60.5 %. وخصم من ارتفاع قيمة الأرباح، ارتفاع الضرائب بنحو 46.5 مليون دينار كويتي أو بنحو 66.5 %، بالإضافة إلى تسجيل البنك خسائر نقدية بنحو 79.2 مليون دينار كويتي ناتجة عن تطبيق معيار محاسبي دولي على البنك التابع له في تركيا نتيجة ارتفاع معدلات التضخم وتأثيراتها.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 417.8 مليون دينار كويتي أو بنحو 59.9 %، وصولاً إلى نحو 1.116 مليار دينار كويتي مقارنة بما قيمته 698 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 205.4 مليون دينار كويتي أو بنسبة 40.4 %، ليصل إلى 713.9 مليون دينار كويتي مقابل 508.5 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضاً، بند إيرادات استثمار بنحو 124.7 مليون دينار كويتي أو بنسبة 410.6 %، وصولاً إلى نحو 155.1 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 30.4 مليون دينار كويتي.

من جهة أخرى، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بالمطلق بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية وبنحو 141.3 مليون دينار كويتي أو بنسبة 60.2 %، وصولاً إلى نحو 376 مليون دينار كويتي مقابل 234.6 مليون دينار كويتي، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 33.7 % بعد أن كانت نحو 33.6 % خلال الفترة ذاتها من عام 2022. وانخفضت جملة المخصصات بنحو 36.1 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 60.5 % كما أسلفنا، وصولاً إلى نحو 23.5 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 59.6 مليون دينار كويتي. وبلغ هامش صافي الربح نحو 46.7 % مقارنة بنحو 35.6 % للفترة نفسها من العام السابق.

وارتفع إجمالي موجودات البنك بنحو 99.3 مليون دينار كويتي وبنسبة 0.3 %، ليصل إلى نحو 37.069 مليار دينار كويتي مقابل نحو 36.969 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2022. بينما ارتفع بنحو 14.400 مليار دينار كويتي أو بنسبة 63.5 %، مقارنة بنحو 22.668 مليار دينار كويتي للفترة المماثلة من العام الفائت، أي قبل نفاذ الاستحواذ. وارتفع بند مديونو تمويل بنحو 154.9 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 0.8 %، ليبلغ 18.995 مليار دينار كويتي (51.2 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 18.840 مليار دينار كويتي (51.0 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2022، في حين ارتفع بنحو 6.528 مليار دينار كويتي أي نحو 52.4 %، حين بلغ نحو 12.466 مليار دينار كويتي (55.0 % من إجمالي الموجودات) عند المقارنة مع الفترة ذاتها من العام السابق. وبلغت نسبة مديونو تمويل إلى حسابات المودعين نحو 90.1 % مقارنة بنحو 82.1 %. وارتفع أيضاً، بند استثمارات في أوراق دين مالية بنحو 250.6 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 4.1 %، وصولاً إلى نحو 6.336 مليار دينار كويتي (17.1 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 6.085 مليار دينار كويتي (16.5 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2022، وارتفع بنحو 3.253 مليار دينار كويتي أي بنسبة 105.5 %، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق حين بلغ نحو 3.083 مليار دينار كويتي (13.6 % من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 349.9 مليون دينار كويتي ونسبته 1.1 %، لتصل إلى 31.033 مليار دينار كويتي بعد أن كانت 30.683 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2022. وارتفعت بنحو 10.827 مليار دينار كويتي أو بنحو 53.6 %، حيث بلغت نحو 20.206 مليار دينار كويتي للفترة المماثلة لعام 2022. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 83.7 % مقارنة بنحو 89.1 %.

وتشير نتائج تحليل مؤشرات الربحية المحسوبة على أساس سنوي إلى ارتفاع معظم مؤشرات الربحية للبنك، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) ليصل إلى نحو 1.7 % بعد أن كان عند 1.2 %. وارتفع أيضاً، مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) ليصل إلى نحو 43.7 % بعد أن كان عند 31.0 %. بينما انخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين (ROE) ليصل إلى نحو 11.6 % مقارنة بنحو 14.0 %. وارتفعت ربحية السهم الخاصة بمساهمي البنك (EPS) إلى نحو 30.81 فلس مقارنة بنحو 19.13 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 17.8 ضعف مقارنة بنحو 33.0 ضعف (أي تحسن)، نتيجة ارتفاع ربحية السهم (EPS) بنسبة 61.1 % مقابل انخفاض سعر السهم وبنسبة 12.8 % مقارنة بمستواهما في 30 سبتمبر 2022، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 2.1 ضعف مقارنة بنحو 3.9 ضعف.

نتائج البنك الأهلي المتحد

أعلن البنك الأهلي المتحد نتائج أعماله للشهور التسعة الأولى من العام الحالي والتي تشير إلى أن البنك حقق صافي أرباح (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 33.45 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 30.37 مليون دينار كويتي خلال الفترة نفسها من عام 2022، أي بارتفاع بقيمة 3.08 مليون دينار كويتي أو بنحو 10.1 %. ويعزى هذا الارتفاع في مستوى الأرباح الصافية إلى انخفاض جملة المخصصات بقيمة أعلى من انخفاض الربح التشغيلي للبنك، إذ انخفضت جملة المخصصات بنحو 7.5 مليون دينار كويتي أو بنسبة 75.2 % بينما انخفض الربح التشغيلي بنحو 4.3 مليون دينار كويتي وبنسبة 10.3 %.

وفي التفاصيل، انخفض إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 4.6 مليون دينار كويتي أي بنسبة 6.6 %، وصولاً إلى نحو 65.4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 70 مليون دينار كويتي. وتحقق ذلك نتيجة انخفاض بند صافي إيرادات التمويل بنحو 2.9 مليون دينار كويتي وبنسبة 5.0 %، وصولاً إلى نحو 54.4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 57.3 مليون دينار كويتي. وانخفض أيضاً، بند صافي أرباح تحويل عملات أجنبية بقيمة 3.1 مليون دينار كويتي وبنسبة 44.3 %، ليصل إلى 3.9 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 7 مليون دينار كويتي. من جهة أخرى، انخفضت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 321 ألف دينار كويتي أو ما نسبته 1.1 %، لتصل إلى نحو 28 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 28.3 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2022. وارتفعت نسبة جملة المصروفات التشغيلية إلى جملة الإيرادات التشغيلية ببلوغها نحو 42.7 % مقارنة بنحو 40.4 %. وانخفضت جملة المخصصات بنحو 7.5 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 75.2 % كما أسلفنا، وصولاً إلى نحو 2.5 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 10 مليون دينار كويتي. وعليه، ارتفع هامش صافي الربح حين بلغ نحو 51.1 % من جملة إيرادات التشغيل، بعد أن بلغ نحو 43.4 % خلال الفترة المماثلة من عام 2022.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 4.562 مليار دينار كويتي بانخفاض بلغت نسبته 3.2 % أو ما قيمته 149.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 4.712 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2022، وانخفض بنحو 0.7 % أو بنحو 31.9 مليون دينار كويتي عند المقارنة بإجمالي الموجودات للفترة نفسها من عام 2022 عندما بلغ نحو 4.594 مليار دينار كويتي. وسجل بند مديونو تمويل انخفاضاً بلغ قدره 145.6 مليون دينار كويتي ونسبته 4.3 %، ليصل إلى نحو 3.259 مليار دينار كويتي (71.4 % من إجمالي الموجودات) مقابل 3.405 مليار دينار كويتي (72.3 % من إجمالي الموجودات) كما في نهاية ديسمبر 2022، وانخفض بنحو 105.4 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 3.1 % عند مقارنته بالفترة نفسها من عام 2022 حين بلغ آنذاك ما قيمته 3.365 مليار دينار كويتي (73.2 % من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة مديونو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 87.3 % مقارنة بنحو 87.7 %. بينما ارتفع بند ودائع لدى بنوك أخرى بنحو 23.2 مليون دينار كويتي أو بنحو 8.9 %، حين بلغ نحو 284.7 مليون دينار كويتي (6.2 % من إجمالي الموجودات) مقارنة مع نحو 261.4 مليون دينار كويتي (5.5 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2022، وارتفع بنحو 1.5 مليون دينار كويتي أو بنسبة 0.5 % حيث بلغ حينها نحو 283.1 مليون دينار كويتي (6.2 % من إجمالي الموجودات) عند المقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2022.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت انخفاضاً بلغت قيمته 161.2 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 4.0 %، لتصل إلى نحو 3.883 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 4.045 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2022. وانخفضت بنحو 47.1 مليون دينار كويتي أو بنحو 1.2 %، عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي بالفترة نفسها من العام الفائت حين بلغ آنذاك نحو 3.931 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 85.1 % مقارنة بنحو 85.6 % في نهاية سبتمبر 2022.

وتشير نتائج تحليل مؤشرات الربحية محسوبة على أساس سنوي، إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك قد سجلت ارتفاعاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2022. إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA) إلى نحو 1.0 % قياساً بنحو 0.9 %. وارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 9.1 % مقارنة بنحو 8.5 %. وارتفع أيضاً، مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 17.8 % مقارنة بنحو 16.6 %. وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 13.3 فلس مقابل 11.9 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم (P/E) نحو 14.3 ضعف مقارنة مع 16.4 ضعف (أي تحسن)، وذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد (EPS) بنحو 11.8 % مقابل انخفاض سعر السهم بنسبة 2.7 % مقارنة مع مستواهما في 30 سبتمبر 2022. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.3 مرة بعد أن كان 1.4 مرة.

الأداء الأسبوعي للبورصة

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 574.1 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 22.1 نقطة ونسبته 3.7 % عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل منخفضاً بنحو 84.5 نقطة أي ما يعادل 12.8 % عن إقفال نهاية عام 2022.

المؤشرات المالية المنتهية في 30 سبتمبر للبنك الأهلي المتحد

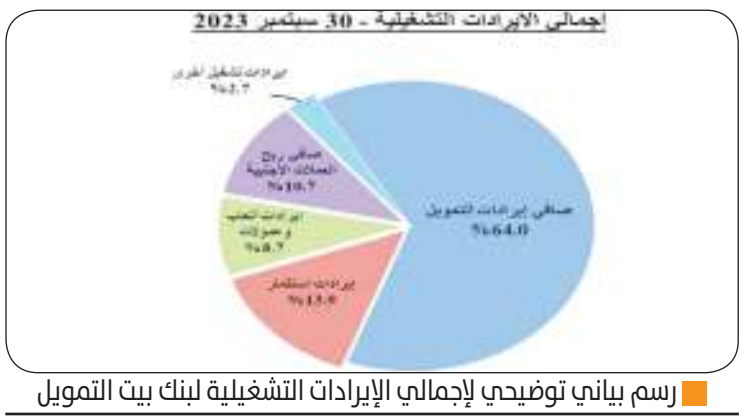

رسم بياني توضيحي لإجمالي الإيرادات التشغيلية لبنك بيت التمويل

جدول مؤشر الشال لـ30 شركة مدرجة في البورصة